اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009 ـ 2013

م.م. مها مزهر محسن/ الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يركز البحث على قضية أساسية تتعلق باستخدام أفضل السبل لاختبار الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، لان الاستقرار المالي لا يتحقق الا عندما يتمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص من أداء دوره الأساسي في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي، بوصفها الطريقة الوحيدة التي تزيد من قدرته على مواجهة المخاطر او أية تأثيرات سلبية تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. ولقد هدف البحث الى الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به النظام المصرفي في العراق، من خلال استخدام مجموعة من النسب المعيارية والقياسية، من اجل بناء منظومة قياسية من مؤشرات السلامة تأخذ بالحسبان خصوصية القطاع المصرفي في العراق، والعمل على توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع لمنع انتشارها على الصعيدين المالي والمصرفي، فضلا عن استمرار الرقابة الإشرافية على المصارف بشكل منتظم بهدف تشخيص نقاط الضعف في ادائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، وبما يعزز من استقرار القطاع المصرفي في العراق لتوسيع انشطته وتطوير خدماته بوصفه يمثل اكبر مكونات القطاع المالي واكثرها عرضة للمخاطر .

المصطلحات الرئيسية للبحث/ الاستقرار المالي، مؤشرات السلامة المالية، النسب المعيارية.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 92 المجلد 22
الصفحات 360ـ 384

مقدمة

يتحقق الاستقرار المالي عندما يتمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص من أداء دوره الأساسي في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في ظل القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي، وتزيد، في الوقت نفسه، من قدرته على مواجهة المخاطر او أية تأثيرات سلبية تتعرض لها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. ومن اجل ان تقوم المصارف بدورها الفعال والمهم في الحياة الاقتصادية، كان من الضروري العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، ومن الضروري أيضا إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب. وهنا يأتي دور البنك المركزي الذي تقع عليه المسؤولية الأكبر في تقوية اداء القطاع المصرفي من خلال التواصل المستمر مع وحدات الجهاز المصرفي وخلق الشروط الكفيلة بإيجاد بيئة مصرفية داعمة للاستقرار النقدي وايجاد نظام رقابي فعال ومتطور يعتمد الأساليب العلمية والاجراءات القانونية.

ولقد ارتبط تطور الرقابة على المصارف بالتطورات التي طرأت على طبيعة الاعمال المصرفية، وبعد ان اصبحت للمؤسسة المصرفية في العراق طبيعة متميزة وأهمية واضحة، وضعت تشريعات خاصة بها، بدءا من تعريف المصارف وكيفية تأسيسها، وكافة الامور الاخرى المتعلقة بتنظيم اعمالها بشكل ينسجم مع الاهداف المرجو تحقيقها وانتهاء بالشروط المطلوبة لتصفيتها، كما وضعت معايير رقابية للإنذار المبكر تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى انهيارها، لذا كان من الضروري الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به النظام المصرفي في العراق، من خلال استخدام مجموعة من النسب المعيارية والقياسية، تأخذ بالحسبان خصوصية القطاع المصرفي في العراق، وبما يعزز من استقرار القطاع المصرفي في العراق لتوسيع انشطته وتطوير خدماته بوصفه يمثل اكبر مكونات القطاع المالي واكثرها عرضة للمخاطر.

المحور الأول/ منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

يتعرض الجهاز المصرفي في العراق الى تحديات جمة، أهمها الابتعاد عن دوره الأساسي في تمويل التنمية، والثاني التلكؤ الحاصل في أداء الكثير من وحداته المصرفية، والفشل في بعضها الآخر، مما أصبح مصدر قلق للنظام المصرفي وليس عاملا للاستقرار فيه. ساعد في ذلك غياب المنهجية الواضحة لدى البنك المركزي وهيئته الرقابية في مراقبة عمل المصارف، فضلا عن افتقارها الى نظام داخلي خاص بها تحدد بموجبه الأهداف والواجبات والمسؤوليات والصلاحيات، كما لم يتضمن قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 هيكلية واضحة تشير صراحة الى هيئته الرقابية وبيان أهدافها، والمعايير التي تستند اليها في التقييم والرقابة، وتحديث المعايير المعتمدة في عمل الجهاز المصرفي ومنها مقررات لجنة بازل (2) (3) والتي تسهم في تطوير عمل الجهاز المصرفي العراقي.

ثانيا: أهداف البحث

يهدف البحث الى:

1- الوقوف على مدى الاستقرار الذي يتمتع به النظام المصرفي في العراق، لما لذلك من أهمية في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال اسهامه في استقرار الاسعار والابقاء على معدلات تضخم منخفضة.
2- بناء منظومة قياسية من مؤشرات السلامة تأخذ بالحسبان خصوصية القطاع المصرفي في العراق، وتؤمن استمرار الرقابة الإشراقية على المصارف بشكل منتظم بهدف التشخيص المبكر لنقاط الضعف في ادائها في أي جزء من النظام المالي.
3- العمل على توفير منظومة علاجية تسعى الى احتواء الازمات بمختلف انواعها والاسراع لمنع انتشارها على الصعيدين المالي والمصرفي.
4- تأمين نظام فعال ومرن يقوم بجمع وتبويب الاحصاءات لمتابعة التطورات في الجهاز المصرفي للأغراض الاحترازية.

ثالثا: منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الاستنباطي، لتحديد أهم المفاهيم التي يقتضيها هدف البحث، بينما تم استخدام المنهج الوصفي في عرض مؤشرات السلامة المالية المستخدمة في اختبار مديات الاستقرار للقطاع المصرفي في العراق، اما في تحليل النتائج وبيان مدى استقرائية الجهاز المصرفي في العراق فقد تم استخدام المنهج التحليلي.

رابعا: هيكلية البحث.

تضمن البحث خمسة محاور، تم عرض منهجية البحث في المحور الأول، بينما تطرق المحور الثاني مفهوم الاستقرار المالي وطرائق قياسه، فيما تعرض المحور الثالث الى مؤشرات الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي العراقي. اما المحور الرابع فكان لقياس درجة الاستقرار المالي للجهاز المصرفي العراقي، وكان المحور الخامس للاستنتاجات والتوصيات.

المحور الثاني/ الاستقرار المالي، المفهوم وطرائق القياس.

اولا: مفهوم الاستقرار المالي.

تتمثل أركان الاستقرار المالي في استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وتطورات أسواق المال العالمية، ويستخدم البنك المركزي مجموعة من الادوات التي تمكنه من تحقيق هذا الاستقرار ومنها تنظيم حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي، وتحقيق التناغم والانسجام بين السياسة النقدية والسياسات المالية والاقتصادية العامة [1]. لذلك تدور مفاهيم الاستقرار المالي حول تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي والمتمثلة بالبنية التحتية، والمؤسسات، والأسواق، بصورة متوازنة. بينما يرى آخرون ان "تحليل الاستقرار المالي لايزال حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي، ويدرك كل من يحاول تعريف الاستقرار المالي انه ما من نموذج او اطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم الاستقرار المالي أو قياسه، فقد بدأ مؤخرا فقط اعداد المؤشرات المالية التي يمكنها انذار صناع السياسات بالمشاكل المحتملة في الاقتصاد الحقيقي".[2]

مما تقدم يمكن القول أن أفضل تعريف للاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي، أي الأسواق المالية الرئيسية والنظام المصرفي، مقاوما للصدمات وقادرا على القيام بوظائفه الأساسية، المتمثلة بالوساطة المالية وتسهيل العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر وترتيب المدفوعات. فالاستقرار المالي بهذا المعنى هو" العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، بما يؤدي الى التقليل من التوترات في الجهاز المصرفي، وبما ينعكس بشكل ايجابي على الاستقرار الاقتصادي". [3]

بينما يتعدى مفهوم الاستقرار المالي بالنسبة للبنك المركزي ليشمل تحت مظلته الرقابية والمؤسساتية بالإضافة إلى النظام المصرفي، الأنواع الأخرى من المؤسسات، بما في ذلك شركات الوساطة وصناديق الاستثمار وشركات التأمين وغيرها من الصناديق والمؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية بين قطاعات الفوائض المالية (جانب العرض) وقطاعات العجز المالي (جانب الطلب). وعند ذلك فان تعريف الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات، لان النظام المالي يكون مستقرا اذا ما اتسم بالامكانيات الاتية [4]:

1- التوزيع الكفوء والمستدام للموارد الاقتصادية.
2- ادارة المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بعمل النظام، ولاسيما الادخار والاستثمار، الاقراض والاقتراض، خلق الائتمان وادارته.
3- القدرة على تقييم المخاطر المالية وتحديدها وتسعيرها وادارتها.
4- القدرة على أداء الوظائف الاساسية للنظام في ظل الازمات.

ثانيا: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي.

يتوافق تحليل الاستقرار المالي، الى حد ما، مع تحليل السلامة المالية الكلية المتعارف عليه، فهو يعتمد على مؤشرات قياسية تشمل مجموعة من النسب، وما يهمنا هنا هو مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي حصرا، اذ ان من المهم وعند تحليل المخاطر الناشئة داخل النظام المالي ان يتم تقسيم المؤشرات على مجموعتين: الاولى تركز على التطورات داخل المؤسسات الفردية وتأثير الأزمات على مستوى هذه المؤسسات والثانية، تركز على النظام المالي ككل، وتهدف الى الحد من تأثيرات الأزمة على نطاق المنظومة الاقتصادية[5].

ولقد اعد صندوق النقد الدولي بيانا أساسيا يتضمن مجموعة من المؤشرات الرقابية التي تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، ومن أهم هذه المؤشرات ما يدعى بالمؤشرات الأساسية أو مؤشرات الحيطة الجزئية لتقييم سلامة القطاع المالي. هذه المؤشرات لايتوقف عملها كمؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها فقط وانما مراقبة ورصد الاتجاهات المختلفة للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث[6]. ومن الممكن إعداد هذه المؤشرات بشكل إجمالي لكافة المصارف، أو بشكل فردي على مستوى المصرف الواحد.

وتنبع أهمية دراسة مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي من كونها مؤشرات تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالأزمات المالية والاقتصادية، كما تعد أحد أهم الوسائل المتعارف عليها دولياً لفحص المراكز المالية للمصارف، وقدرتها على مواجهة المخاطر المختلفة، وتوفر السيولة لديها، ونتائج أعمالها من حيث الأرباح والخسائر[7]. وهي تعمل كأداة للإنذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي المالي للخطر، تستخدمها البنوك المركزية كأدوات يتم الاسترشاد بها لاتخاذ مايلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات حتى لا تتعرض المصارف الى ازمات مالية تؤدي الى انهيارها.[8] وعلى العموم يمكن ايجاز أهمية هذه المؤشرات من خلال النقاط الآتية:[9]

1- تسمح بأن يكون تقييم سلامة النظام المالي مبنيًا على مقاييس كمية موضوعية.
2- تساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح ، وإتاحة مختلف المعلومات للعملاء.
3- تعد مقاييس تسمح بمقارنة أوضاع الدول من خلال مجموعة مؤشرات.
4- تقوم على معيارية النظم المحاسبية والإحصائية التي تسهل المقارنة محليًا ودوليًا.
5- تساعد على كشف مخاطر انتقال الأزمات، وتعمل على التقليل من حدتها.

وتعتمد مؤشرات الحيطة الجزئية على مجموعة مؤشرات تجميعية أساسية تعرف بالمصطلح (CAMELS) الغرض منها تحليل وضع المؤسسات المالية. ويعرف مؤشر CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر أولي للإلمام بحقيقة الموقف المالي للمصارف ودرجة تصنيفه، وهو أحد الوسائل الرقابية المباشرة. وفيما يأتي استعراض لمؤشرات الحيطة الجزئية.

1- **مؤشرات كفاية رأس المال**. Capital Adequacy Indicators

تعبر كفاية رأس المال عن قدرة المؤسسات المالية، ولاسيما المصارف، على مواجهة الصدمات التي من الممكن أن تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات. وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بنظر العناية أهم المخاطر المالية مثل مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، فضلا عن احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل مخاطر المتاجرة بالمشتقات المالية. فضلا عما تقدم فإن قياس كفاية رأس المال والوقوف على حقيقة الموقف المالي للمؤسسات المالية اكتسب أهمية كبرى في الآونة الأخيرة على المستوى الدولي للأسباب الاتية[10]:

أ- تتيح نتائج القياس مؤشرات قيمة للسلطات الرقابية والإدارات الداخلية للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال والتي تعد عاملا محوريا في تحقيق السلامة المصرفية.
ب- تعطي نتيجة القياس مؤشرا مهما للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف، مما يساعد السلطات والإدارات الداخلية على اتخاذ التحوطات اللازمة مبكرا، كالإجراءات المتعلقة برفع رأس المال.
جـ- قد تكشف النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في أسس الضوابط الاحترازية المطبقة، إلى جانب إعادة النظر في نظم وأطر الرقابة الداخلية للمصارف بما في ذلك الهياكل الإدارية.

وتتضمن هذه المؤشرات مجموعة من النسب يمكن بيانها كما يأتي[11]:

أ- رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر: تبين هذه النسبة العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة بموجوداته وأية عمليات أخرى، كما ان هذه النسبة تعد أداة مهمة لقياس ملاءة المصرف وقدرته على تسديد التزاماته ومواجهة أية خسائر قد تحدث في المستقبل. ففي الوقت الذي تعد المخصصات خط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر المتوقعة، فإن رأس المال هو خط الدفاع الأول في مواجهة كافة المخاطر، المتوقعة وغير المتوقعة، التي قد تواجه المصرف.

ب- القروض المتعثرة إلى رأس المال الأساسي: تعد هذه النسبة من النسب الخاصة بكفاية رأسمال المصارف في مواجهة المخاطر الناجمة عن الائتمان المصرفي. ويعد الارتفاع في هذه النسبة مؤشراً سلبياً في أداء المصارف كونه يعكس تراجع الكفاءة في تحصيل الديون، أو نقص رأس المال، أو كلاهما معاً. كما ترتبط هذه النسبة بالتطورات في قطاعات الاقتصاد الأخرى، وقدرة هذه القطاعات على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المصارف.

جـ- رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول: تظهر هذه النسبة مدى تغطية رأس المال الأساسي لإجمالي أصول المصرف، والتي حددتها متطلبات لجنة بازل بنسبة 3%. ويلاحظ أن هذه النسبة تظهر بعض التذبذب من عام لآخر لدى المصارف، وذلك بسبب الارتفاعات المستمرة التي يشهدها بند رأس المال، نتيجة لسياسة البنك المركزي الهادفة إلى تعزيز رأس مال المصارف، وكذلك نتيجةً للتغيرات التي تشهدها مكونات أصول المصارف أيضاً.

2- **مؤشرات جودة الأصول**. Asset Quality indicators

يتم تقييم جودة الأصول من خلال مؤشرات مستوى إقراض المؤسسة ومستوى اقتراضها، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج عن نوعية الأصول وصعوبة تسييلها. ويتضمن هذه المؤشر النسب الآتية[12]:

أ- المؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقرضة:

- التركيز الائتماني القطاعي: اذ يؤدي التركز للتسهيلات الائتمانية في قطاع اقتصادي معين الى انكشاف القطاع المصرفي للتطورات في هذا القطاع.

- الاقتراض بالعملة الأجنبية: حيث يجعل المصارف عرضة لمخاطر أسعار الصرف وانتقال هذه المخاطر على شكل مخاطر ائتمان إلى المؤسسات المصرفية المقرضة.

- القروض غير العاملة: إن زيادة هذه النسبة تشير إلى ضعف محفظة الإقراض للمؤسسة المالية وينعكس أثرها على وضع التدفقات النقدية وصافي الدخل ودرجة الإعسار المالي.

- القروض للمؤسسات العامة الخاسرة: إن القروض الممنوحة من القطاع المصرفي للمؤسسات العامة الخاسرة يعني احتمال وجود مخاطر ائتمانية بالنسبة للمؤسسات المصرفية .

- مخاطر الأصول: وتمثل نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول. اذ إن ارتفاع هذه النسبة يؤشر أن هناك مشاكل في كفاية رأس المال.

- الإقراض المرتبط: وتعكس هذه النسبة نوعا من مخاطر الائتمان لارتباط القروض بمجموعة صغيرة من المقترضين لان عدم تنويع محفظة الائتمان على قطاع واسع من المقرضين سوف تنتقل آثارها إلى المؤسسة المالية.

- مؤشرات الرفع المالي: وتمثل نسبة الأصول إلى إجمالي رأس المال لان معظم أصول المصارف تكون على شكل قروض، كما إن ارتفاع مؤشرات الرفع المالي يعكس نمو الأصول بدرجة أكبر من نمو رأس المال.

ب- مؤشرات المؤسسة المقترضة: إن جودة القروض في محفظة الإقراض بالنسبة للمؤسسة المقرضة يعتمد على سلامة المؤشرات المالية للمؤسسة المقترضة، ولاسيما المؤسسات غير المصرفية. ومن ثم فإن أي تحليل لمؤشرات جودة الأصول يجب أن يأخذ بالحسبان احتمال قدرة المقترض على سداد القروض. ومن أهم المؤشرات في هذا الجانب[13]:

- نسبة الدين إلى حقوق الملكية: اذ يمكن ان ينظر الى زيادة نسبة مديونية الشركات كمؤشر على عدم فاعلية نظام التدقيق الائتماني من قبل المؤسسات المصرفية المقرضة.

- ربحية قطاع الشركات: إن الانخفاض الكبير في مؤشرات الربحية بالنسبة للشركات يمكن أن يستخدم كمؤشر ريادي يسبق الإعسار المالي بالنسبة للمؤسسات المصرفية.

جـ- المؤشرات الأخرى:[14] وهذه تتضمن مؤشرات التدفقات النقدية كمؤشر تغطية الفوائد والتي تمثل نسبة الدخل من العمليات إلى مدفوعات الفوائد.

3- **مؤشرات سلامة الإدارة**. Management Soundness Indicators

سلامة الإدارة هي مفتاح الأداء للمؤسسات المالية، الا إن معظم هذه المؤشرات تطبق في المؤسسات الفردية وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق.[15] وتحوي هذه المؤشرات ثلاثة انواع من النسب هي[16]:

أ- معدلات الانفاق: إن ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يمكن أن يعكس عدم فاعلية الإدارة.

ب- نسبة الايرادات لكل موظف: انخفاض الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم كفاءة المؤسسة المالية.

جـ- التوسع في عدد المؤسسات المالية: قد يعكس التوسع بيئة تنافسية سليمة، إلا أن بعض حالات التوسع قد تعكس عدم الصرامة في إجراءات التأسيس، وضعفا في أساليب الرقابة على المؤسسات المالية.

4- **مؤشرات العائد والربحية**. Earnings and Profitability Indicators

تأتي أهمية هذا النوع من المؤشرات بكونها تعكس الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، والعائد على حقوق الملكية من خلال الرافعة المالية، وكما ان انخفاض هذه النسبة يمكن أن يدل على وجود معوقات في ربحية المؤسسات المالية يجب تجاوزها، فإن ارتفاع هذه النسب بشكل كبير قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر. وتتضمن هذه المؤشرات نوعين رئيسين من النسب هما[17]:

أ- العائد على معدل الأصول: وهذه النسبة تعكس كفاءة المصرف في مراقبة التكاليف، أو الاستخدام الكفء لأصول المصرف أو كليهما معاً، وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول.

ب- العائد على معدل رأس المال الأساسي: يرتبط العائد على رأس المال الأساسي ارتباطاً وثيقاً بالعائد على الأصول، حيث يؤدي التغير في العائد على الأصول إلى تغير العائد على حقوق الملكية. في حين يعود الفرق بينهما إلى أثر الرفع المالي، الذي قد يجعل العائد على رأس المال الأساسي أكثر أو أقل من العائد على الأصول. وهناك[18] من يضيف أنواع أخرى من النسب مثل العائد على حقوق الملكية، ومعدلات الدخل والانفاق، والمؤشرات الهيكلية.

5- **مؤشرات السيولة**. Liquidity Indicators

يقصد بالسيولة هي مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين من جانب، ومن جانب آخر تلبية احتياجات المقرضين في الوقت المناسب دون الاضطرار الى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة او الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، وبالتالي التعرض إلى العديد من المخاطر جراء نقص السيولة اللازمة،[19] كما يعد توفر السيولة من العوامل الضرورية لدى المصرف كونها تزيد من ثقة المودعين والدائنين، وتجنب المصرف بيع أية أصول لا يرغب في بيعها أو اللجوء إلى الأسواق المالية ودفع تكاليف إضافية بهدف تمويل الحاصل فيها. ويمكن التعرف على وضع السيولة لدى المصرف من خلال عدة نسب، تعطي جميعها دلالة على وضع السيولة في المصرف، وقدرته على مواجهة المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عن نقص السيولة لأي سبب من الأسباب. ومن نسب السيولة المستخدمة[20] :

أ- الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: وهذه النسبة تشير إلى التغيرات في توظيف الأموال في عناصر أقل سيولة كالتسهيلات الائتمانية وغيرها.

ب- الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل: يعد ارتفاع هذه النسبة من المؤشرات الجيدة، من حيث مواجهة المخاطر، كونها تعكس قدرة المصرف على مواجهة أية سحوبات غير متوقعة للمطلوبات قصيرة الأجل .إلا أنها في الوقت نفسه ذات أثر سلبي على مؤشرات الربحية، وذلك من خلال وجود أصول غير مستغلة من قبل المصرف في تحقيق أي عائد، وتكبد المصرف تكاليف إضافية في إدارتها والاحتفاظ بها[21] .

سادساً - مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق. Sensitivity to Market Risk Indicators

تتعلق هذه المؤشرات بالمحافظ الاستثمارية للمؤسسات المصرفية، إذ إن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم وأسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع[22]. وكل منها له مقاييس مختلفة إلا إن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر يدعى بمقياس (VAR).[23]

ومن الجدير بالذكر انه على الرغم من المميزات التي تتمتع بها المؤشرات السابقة، فإن تنفيذ نظام (CAMELS) يواجه عدة صعوبات على الصعيد العملي، من بينها مشاكل رئيسة تقترن بكفاية رأس المال ومراقبة نوعية أصول المصرف، فضلا عن ذلك فان الإدارة متغير نوعي يصعب قياسه، وكذلك فإن العلاقة بين ربحية المصرف ويسره هي علاقة يصعب تفسيرها، فمثلا يمكن أن يعزى تحقيق المصرف لأرباح عالية نتيجة قبوله بمخاطرة عالية، أما عنصر السيولة فإنه يتأثر بعوامل مختلفة، من بينها مصادر التمويل وتباين آجال الإستحقاقات والإيرادات والإدارة السيئة للسيولة على المدى القصير. وأخيرًا فيما يخص عنصر الحساسية، فهناك مشاكل عديدة ناجمة عن إزدياد تنوع عمليات المصارف ودخولها مجالات مثل صفقات صرف العملة وصفقات سوق الأسهم والسلع وحتى العقارات وتولد كل من هذه العمليات درجات متفاوتة من الخطر يصعب قياسها.[24]

المحور الثالث/ مؤشرات الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي العراقي.

هناك مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية تستحوذ على الأهمية الكبيرة في التعبير عن الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي، فضلا عما تمت الاشارة اليه في المحور السابق، الا اننا سنستخدم المؤشرات التي يستخدمها البنك المركزي العراقي والجهات الرقابية لتقييم أداء المصارف لاختبار سلامة الأداء المصرفي للقطاع المصرفي ككل. وهذه المؤشرات يمكن بيانها كما يأتي.

اولا: الموجودات والمطلوبات.

ان النظام المصرفي الرصين هو الذي يعكس قدرة وملاءة عالية تظهر على شكل ما يسمى بالثروة الصافية الموجبة، أي مقدار الفرق بين الموجودات والمطلوبات باستبعاد رأس المال والتحوطات[25]. لذلك سيتم التطرق الى الموجودات والمطلوبات كمؤشرات استقرار مالية مترابطة.

اذ يبين الجدول (1) التذبذب الواضح في رصيد الموجودات في الجهاز المصرفي العراقي، فبعد ان سجل أعلى رصيد له في العام 2010 بمقدار 363.3 ترليون دينار تراجع بشكل مفاجئ الى 143.8 عام 2011، ولكنه عاد الى الارتفاع بشكل واضح في العام 2012، ليسجل 190.9 ترليون دينار في نهاية العام، بينما ارتفع رصيد الموجودات الى 208.8 ترليون دينار في نهاية عام 2013، ويعود السبب في ذلك لارتفاع رصيد الموجودات في كل من مصرفي الرافدين والرشيد الى88.4، و 51.4 ترليون دينار على التوالي بعد اعادة تقييم هذه الموجودات، وبعد ان تم تنفيذ القيود الخاصة بالقسم الدولي والتي تمثل فرق التقييم بين الدائن والمدين وفق توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين الواردة في مذكرة التفاهم وخطة العمل الخاصة بها والمتعلقة بإعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد[26].

الجدول (1): اجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق(2009-2013). (ترليون دينار).

	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي الموجودات	334.2	363.3	143.8	190.9	208.8
موجودات المصارف الحكومية	325.6	353.1	131.3	173.3	187.7
موجودات المصارف الخاصة	8.7	10.2	12.5	17.6	21.1

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).

ويبين الجدول (2) ان اجمالي الموجودات في المصارف الحكومية استحوذت على اجمالي موجودات الجهاز المصرفي، اذ بلغت الأهمية النسبية لها في العام 2009 والعام 2010 بحدود 97% كما استحوذت على اجمالي الموجودات في العام 2011، 2012، 2013، بأهمية نسبية قدرها 91.3، 90.8، 90.7 على التوالي، بينما لم تتجاوز الأهمية النسبية للموجودات في المصارف الخاصة 3% خلال العامين 2009، 2010.

ورغم التزايد النسبي للموجودات في المصارف الخاصة في الاعوام اللاحقة الا انها لم تتجاوز أهميتها النسبية حاجز الـ 10% من الموجودات الكلية مما يؤشر مقدار الضعف في بنية المصارف الخاصة، وضعف اسهامها في الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي.

الجدول (2): الأهمية النسبية لإجمالي الموجودات للمصارف العاملة في العراق(2009-2013). (ترليون دينار).

	2009	2010	2011	2012	2013
موجودات المصارف الحكومية	%97	%97	%91.3	%90.8	%90.7
موجودات المصارف الخاصة	%3	%3	%8.7	%9.2	%9.3
الناتج المحلي الاجمالي	139.3	171.9	211.3	253.0	269.6
النسبة الى الناتج المحلي	%239.9	%211	%68.05	%75.45	%77.4

المصدر: - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).
- اعداد الباحثة استنادا للبيانات الواردة في الجدول (1)

كما يبين الجدول (2) ارتفاع نسبة اجمالي الموجودات الى الناتج المحلي الاجمالي وانخفاضها عبر السنوات 2009-2013 ، مما يؤشر ملاحظتين مهمتين:

الاولى: ان القطاع المالي يستحوذ على النسبة الكبيرة من الاستثمارات العامة والخاصة، مع تراجع واضح للقطاعات الأخرى.

الثانية: ان الاستثمار في القطاع المصرفي كان أثره على حجم القطاع المالي دون ان ينعكس ذلك على الاقتصاد الحقيقي ولاسيما القطاعات الانتاجية.

كما يبين الجدول (3) الأهمية النسبية لكل من ودائع القطاع الحكومي وودائع القطاع الخاص، فضلا عن مقدار ما تمثله الودائع والمطلوبات الى الناتج المحلي الاجمالي. اذ يتبين من الجدول ان نسبة الودائع الحكومية الى المطلوبات ازدادت من 6.1 عام 2010 الى18 ولكنها انخفضت في العام 2012 الى 12.7 لتعاود الارتفاع بشكل بسيط الى 13.8. اما نسبة ودائع القطاع الخاص الى المطلوبات فقد استمرت بالارتفاع خلال الاعوام 2009-2013 ولكنها ظلت دون مستوى نسبة ودائع القطاع الحكومي الى المطلوبات، واستنادا لذلك فقد تراوح اجمالي الودائع الى المطلوبات ارتفاعا وانخفاضا طيلة السنوات المذكورة. مما يؤشر خللا في هيكلية الودائع، لاسيما اذا ما علمنا ان الودائع لأجل لاتمثل الا نسبة ضئيلة من الودائع المصرفية.

الجدول (3): الأهمية النسبية لإجمالي المطلوبات والودائع للمصارف في العراق للأعوام (2009-2013).

التفاصيل	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة الودائع الحكومية الى المطلوبات	%3.4	%6.1	%18	%12.7	%13.8
ودائع القطاع الخاص الى المطلوبات	%3.1	%3.2	%11	%9.5	%10.1
نسبة اجمالي الودائع الى المطلوبات	%6.5	%9.4	%29	%22.2	%23.9
نسبة المطلوبات الى الناتج	%240.0	%211.3	%68.0	%75.2	%77.4
نسبة الودائع الى الناتج	%15.6	%20	%19	%17.2	%18.5

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).

كما يبين الجدول (3) الفجوة الكبيرة بين نسبة المطلوبات الى الناتج وبين نسبة الودائع الى الناتج، مما يؤشر ملاحظتين مهمتين:

1- الحجم الكبير للأموال المعطلة في المصارف والتي لم تأخذ دورها في تفعيل الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2- سلوك اصحاب الأموال في استثمار أموالهم في المصارف وعدم استثمارها في السوق مما يؤشر على عدم الثقة بالمصارف أو تراجع الثقافة المصرفية.

ثانيا: رؤوس الأموال والاحتياطيات في المصارف العراقية.

يبين الجدول (4) ان رؤوس اموال المصارف في العراق تزايدت بشكل ملحوظ من 2.3 و2.9 و3.95 ترليون دينار للأعوام 2009، 2010، 2011 على التوالي الى أكثر من 5.9 ترليون دينار في عام 2012، ثم واصلت الارتفاع الى 7.7 ترليون دينار في عام 2013 ، ان النمو المتحقق في رؤوس اموال المصارف مؤشر ايجابي لما له من اثر في تعزيز الاستقرار المصرفي لكونه يزيد من الرافعة المالية ويعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، الا ان هذا الارتفاع يعد ضئيلاً امام متطلبات المشاريع التنموية الكبيرة مما دعا البنك المركزي العراقي لزيادة رؤوس اموال المصارف لتمكينها من تقديم التسهيلات المصرفية المتنوعة للاسهام بشكل فعال في تطوير قطاعات الاقتصاد العراقي المختلفة.

الجدول (4): رؤوس اموال المصارف في العراق للأعوام (2009-2013). (ترليون دينار).

التفاصيل	2009	2010	2011	2012	2013
رؤوس اموال المصارف	2.3	2.9	3.95	5.9	7.7
حكومي	0.6	0.6	0.65	1.3	1.5
خاص	1.7	2.3	3.3	4.6	6.2
الناتج المحلي الاجمالي	139.3	171.9	211.3	253.0	269.6

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).

ويعود السبب في هذا النمو في رؤوس أموال المصارف، بحسب رأي البنك المركزي، الى مجموعة من العوامل المباشرة وغير المباشرة، والتي يمكن الاشارة اليها كما يأتي: [27]

العوامل المباشرة:

1- الاجراءات التي اتخذتها وزارة المالية بزيادة رؤوس اموال المصارف الحكومية، وعلى أثرها ازداد رأسمال مصرف الرافدين الى 400 مليار دولار بينما ازداد رأسمال مصرف الرشيد الى 300 مليار دينار، اما المصارف الاختصاصية الثلاث (الزراعي والصناعي والعقاري) فقد ازدادت الى (200) مليار دينار لكل منها.
2- قيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية لتوجيهات البنك المركزي العراقي الذي رفع الحد الادنى لرؤوس الاموال الى (250) مليار دينار على ان يتم ذلك خلال ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار في 2010/6/30 ولغاية 6/30/ 2013.
3- زيادة عدد المصارف الجديدة المجازة من قبل البنك المركزي العراقي خلال الأعوام 2009-2013.
4- تمكين المصارف من التوسع في كل من عمليات الائتمان والاستثمار، التي ترتبط بحجم رأسمالها استنادا الى احكام المادتين 30 و 33 من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 النافذ.
5- تمكين المصارف العراقية من زيادة احتياطي التوسعات الذي تستخدمه لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية لتحسين الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات للمناطق المحرومة منها، وادخال التقنيات الحديثة في اعمالها، حيث يرتبط زيادة الاحتياطي بمقدار رأس المال.
6- زيادة قدرة المصارف العراقية في اقامة العلاقات المصرفية المتكافئة مع المصارف العربية والاجنبية ، حيث ان اغلب العقود المبرمة مع غالبية المصارف الاجنبية تمثل عقود اذعان يتقاضى بموجبها المصرف الاجنبي عمولات كبيرة لقاء تثبيت الاعتمادات او منح المصارف العراقية خطوط ائتمانية قصيرة الاجل ومحدودة.

العوامل غير المباشرة.

1- رغبة المصارف في توسيع اعمالها للحصول على اعلى تصنيف ائتماني ممكن يتطلب بالضرورة الزيادة في رؤوس أموالها.
2- ان تحقيق المصارف للأرباح ينعكس ايجابيا على حقوق مساهميها ومن ثم على حجم رؤوس أموالها.
3- خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتقديم خدمات مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة.

4- تحسين سمعة السوق المالية في العراق من خلال منح المصارف ذات رؤوس الاموال الكبيرة تقييم افضل وفق نظام (Camel)ومنحها صلاحية شراء كمية اكبر من الدولار المباع في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية لتلبية متطلباتها ،وزبائنها منسوبا الى رأسمالها لكون فقرة رأس المال احد المكونات الرئيسة لهذا النظام.

ويبين الجدول (5) ان نسبة اجمالي رؤوس اموال المصارف الاهلية الى الناتج المحلي الاجمالي تراوحت بين (0.8 - 1.5)% للأعوام 2009-2013. وهي نسبة ضئيلة، تؤشر مدى ضعف مساهمة المصارف الأهلية في الناتج المحلي الاجمالي رغم ما تمتلكه المصارف الأهلية من رؤوس أموال كبيرة. بينما لم تتجاوز القيمة الاسمية لاسهم رأس المال المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية الى الناتج طيلة المدة المذكورة أكثر من 4.3% في أحسن الأحوال. علما ان هذه النسب متدنية جدا اذا ماعلمنا ان البنك المركزي العراقي قد اجاز للمصارف استثمار 20% من رؤوس اموالها واحتياطياتها السليمة، استنادا لاحكام المادة 33 من قانون المصارف، مما يؤشر ضعف العمق المالي في القطاع المصرفي العراقي[28].

الجدول (5): الأهمية النسبية لرؤوس اموال المصارف في العراق للأعوام (2009-2013). (%).

التفاصيل	2009	2010	2011	2012	2013
القطاع الحكومي	26.1	21.4	17	22.03	19.5
القطاع الخاص	73.9	78.6	83	77.97	80.5
نسبة رؤوس الاموال الى الناتج	1.7	1.6	1.9	1.9	2.3
رؤوس اموال المصارف الأهلية الى الناتج	0.8	0.9	%1	%1	%1.5
القيمة الاسمية لرأس المال الى الناتج	1.8	1.9	1.8	2.2	%4.3

المصدر: - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).
- سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي، ص 16، ص58، 2012.

ومن اجل ان يأخذ القطاع المصرفي دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية واعادة الاعمار من خلال تفعيل الاستثمار الخاص والعام، فقد تبنى البنك المركزي بعض الاجراءات التي من شأنها تحقيق أهداف السياسة النقدية في هذا الجانب، وتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان، وكان من هذه الاجراءات هو تخفيض الاحتياطي القانوني الالزامي[29] ومنذ العام 2010 ليصبح 15% على كافة الودائع المصرفية سواء كانت هذه الودائع حكومية او ودائع القطاع الخاص، موزعة بواقع 10% يحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي و5% يحتفظ بها في خزائن المصرف، الامر الذي اسهم في انخفاض احتياطيات المصارف العاملة في العراق المودعة لدى البنك المركزي من 9.4 ترليون دينار عام 2009 الى 1.06 ترليون دينار نهاية العام 2013 ، وكما هو مبين في الجدول (6).

الجدول (6): احتياطيات المصارف الحكومية والخاصة للأعوام (2009-2013). ترليون دينار.

	2009	2010	2011	2012	2013
المصارف الحكومية	8.3	6.4	1.6	0.95	1.06
المصارف الخاصة	1.1	0.8	0.2	0.275	0.312
المجموع الكلي	9.4	7.2	1.8	1.2	1.372

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).

ثالثا: الائتمان النقدي.

نتيجة للسياسة التي اتبعها البنك المركزي في تخفيض الاحتياطي القانوني حقق الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف (باستثناء الائتمان النقدي الممول مركزيا)، وكما يتبين من الجدول (7) زيادات مستمرة عبر الأعوام 2009-2013، فبعد ان كان لايتجاوز 5.3 ، 9.4، 13، ترليون دينار في العام 2009 ، 2010، 2011، على التوالي بلغ 20.8 ترليون دينار في العام 2012، وفي العام 2013 بلغ 23.6 ترليون دينار.

الجدول (7): الائتمان النقدي للمصارف العاملة في العراق كافة للأعوام (2009-2013). (ترليون دينار).

	2009	2010	2011	2012	2013
الائتمان النقدي	5.3	9.4	13	20.8	23.6
الائتمان للقطاع الحكومي	0.7	0.9	1.6	6.2	17
الائتمان للقطاع الخاص	4.6	8.5	11.4	14.6	6.6
نسبة الائتمان للقطاع الحكومي	%13.2	%9.6	%12.3	%29.8	%72
نسبة الائتمان للقطاع الخاص	%86.8	%90.4	%87.7	%70.2	%28
الناتج المحلي الاجمالي	139.3	171.9	211.3	264.4	269.6
نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي		5.4	6.2	8.4	8.75

المصدر: - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).

كما يبين الجدول (7) الى ان الأهمية النسبية للائتمان ازدادت لصالح الائتمان المقدم من قبل القطاع الحكومي من 13.2%، و9.6%، 12.3% خلال الأعوام 2009، 2010، 2011، على التوالي وصولا الى 29.8% عام 2012، حتى بلغت 72% في عام 2013 من اجمالي الائتمان النقدي الممنوح من المصارف كافة، مع ان نسبة رؤوس اموال المصارف الحكومية لاتزيد عن 20% من اجمالي رؤوس اموال المصارف كافة، كما يشير الجدول (5). وهذا يعني ان المصارف الحكومية تمارس سياسة تتسم بالمجازفة في منحها الائتمان قياسا برؤوس اموالها واحتياطاتها المتواضعة. الامر الذي يجعل من رؤوس اموال المصارف الحكومية لا تتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات(المرجحة بالمخاطر) مما يعني تدني نسبة كفاية رأس المال وهي خارج النسبة المعتمدة وفق معيار بازل 1 التي لا تقل عن 8% اوو12% وفقا لاحكام المادة 16 من قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004.

وبالمقابل استمرت نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة بالانخفاض، من 86.8% ، و90.4%، و87.7 في الاعوام 2009، 2010، 2011، على التوالي الى 70.2% عام 2012، لتنخفض بشكل كبير في العام 2013 الى 28% فقط، بالرغم من ان رؤوس اموالها تشكل أكثر من 70% من اجمالي رؤوس اموال المصارف كافة. وكما يشير الجدول (5). علما ان تردد المصارف الخاصة في منح الائتمان يعود في الغالب الى ما يأتي[30]:

1- .ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية.
2- ضعف أو صعوبة تقييم الضمانات المقدمة لقاء منح الائتمان وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو مايسمى بمخاطر السوق.
3- أن أغلب المصارف ولاسيما الاهلية منها لاتتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها التي يغلب عليها الطابع قصير الاجل.
4- جميع المصارف الأهلية ماتزال مترددة وبشكل واضح في توسيع نشاطها الائتماني، وتفضل التوجه نحو تقديم الائتمان التعهدي بشكل اكبر من الائتمان النقدي.

وقد توزع الائتمان النقدي على القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقا لما يبينه الجدول (8) اذ استحوذ قطاع الخدمات وتجارة الجملة والمفرد وقطاع البناء والتشييد على معظم الائتمان وبنسبة 37.6% ، 20.4%، و22.2% على التوالي، بينما لم تحظ قطاعات أخرى لها نفس الأهمية النسبية الا بنسب ضئيلة من الائتمان فقد حصل قطاع الزراعة على 6.0%، وقطاع النقل والتخزين على 6.6%، وقطاع الصناعات التحويلية على 5.2%، بينما لم يحصل قطاع الكهرباء الا على 0.6% من الائتمان، وتؤشر هذه النسب الضعف الكبير في دور المصارف في تمويل مشاريع التنمية واعادة الاعمار في القطاعات المختلفة.

الجدول (8): الائتمان النقدي حسب القطاع والاهمية النسبية لكل قطاع كما في 2012/12/31
(مليار دينار)

	المصارف الحكومية	الأهمية النسبية	المصارف الأهلية	الأهمية النسبية	المجموع	الأهمية النسبية
الزراعة والصيد والغابات	1,646.33	%7.1	54.98	%1.1	1,701.31	%6.0
المناجم واستخراج الفحم	0.01	%0.0	0	%0.0	0.01	%0.0
الصناعات التحويلية	1223.9	%5.2	253.05	%5.0	1,476.95	%5.2
الكهرباء والغاز	0.3	%0.0	161.66	%3.2	161.96	%0.6
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم	3296.96	%14.1	2501.8	%49.1	5,798.76	%20.4
النقل والتخزين والمواصلات	1736.07	%7.4	136.58	%2.7	1,872.65	%6.6
التمويل والتأمين والعقارات	122.33	%0.5	116.62	%2.3	238.95	%0.8
قطاع الخدمات المجتمع	979496	%42.0	893.18	%17.5	10,688.14	%37.6
العالم الخارجي	113.86	%0.5	24.04	%0.5	137.90	%0.5
التشييد والبناء	5,405.69	%23.2	956.36	%18.8	6,362.05	%22.4
المجموع	23,340.41	100.0	5,098.27	100.0	28,438.68	100.0

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).

رابعا: ودائع القطاع المصرفي

تعد الودائع المصدر الأهم في تمويل المصارف، اذ يبين الجدول (9) ان الودائع في القطاع المصرفي أخذت بالارتفاع عبر الاعوام 2009-2013، مما يؤشر الثقة المتزايدة في المصارف نتيجة عوامل كثيرة، نعتقد ان الاستقرار الامني والسياسي له الدور الأكبر في هذا التحسن، فضلا عن التحسن الملموس في الوضع الاقتصادي للبلاد حيث الاستقرار النقدي وثقة الجمهور بالمصارف العاملة وارتفاع هامش اسعار الفائدة بين الودائع بالدينار العراقي والودائع بالعملة الاجنبية.

الجدول (9): اجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق للأعوام (2009-2013). (ترليون دينار)

	2009	2010	2011	2012	2013
الودائع لدى المصارف الحكومية	17.7	30.9	36.1	34.6	40.5
الودائع لدى المصارف الخاصة	4.1	5.4	5.9	7.9	9.3
المجموع	21.8	36.1	42	42.5	49.8

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).

ويبين الجدول (9) ان الودائع ازدادت بشكل اجمالي من 21.8 ترليون دينار عام 2009 الى أكثر من 49 ترليون دينار عام 2013، ولقد استحوذت ودائع القطاع الحكومي على النسبة الأكبر من الودائع وطيلة السنوات 2009-2013، مما يؤشر الثقة في القطاع المصرفي الحكومي من قبل المتعاملين مع المصارف. ويعود ذلك الى جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة، من خلال الاجراءات المعتمدة، فضلا عن ارتفاع هامش الفائدة بين الودائع بالدينار العراقي والودائع بالعملة الاجنبية، كما ان الزيادة في عدد فروع المصارف بشكل ملموس كان له الأثر الكبير في تلك الزيادة.

كما يبين الجدول (10) ان الودائع لدى المصارف الحكومية شكلت الجزء الأكبر من الودائع، فقد استمرت على وتيرة واحدة تقريبا وبأهمية نسبية تجاوزت 80% خلال الأعوام 2009-2013، وقد يعود ذلك الى جهود المصارف الحكومية في استقطاب الودائع الادخارية، وكذلك بسبب قرار وزارة المالية بسحب الودائع العائدة للقطاع العام من المصارف الخاصة الى المصارف الحكومية ، اضافة الى انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف كافة لدى البنك المركزي الى 15% . على عكس الودائع لدى المصارف الأهلية التي لم تتجاوز أهميتها النسبية حاجز الـ 18% الا بقليل.

الجدول (10): الأهمية النسبية لإجمالي الودائع لدى المصارف للأعوام (2009-2013). (%).

	2009	2010	2011	2012	2013
الودائع لدى المصارف الحكومية	%81.2	%85	%86	%81.4	%81.3
الودائع لدى المصارف الخاصة	%18.8	%15	%14	%18.6	%18.7
اجمالي الودائع الى الناتج المحلي	%15.6	%20	%20	%17.2	%23.6

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).

كما يبين الجدول (10) ان اجمالي الودائع (الودائع الاهلية) لدى المصارف الحكومية والخاصة لم تشكل الا نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الاجمالي، بلغت ذروتها في العام 2013 بنسبة 23.6% ، مما يؤشر ضعف مساهمة الجهاز المصرفي في بناء قطاع مالي قوي ومتين. كما يدل ذلك على ان نسبة الائتمان النقدي المقدم الى الناتج المحلي الاجمالي ما زالت متدنية، اذ لم تتجاوز هذه النسبة حاجز الـ 8.75% على الرغم من ارتفاع الفوائض الاهلية او الادخار الشخصي في عام 2013 الى 49.8%، الا ان ذلك قد ساعد على ارتفاع مستوى الائتمان النقدي المصرفي في البلاد من 5.3 ترليون دينار عام 2009 الى 23.6 ترليون دينار عام 2013، كما تمت الاشارة اليه في الجدول (7).

خامسا: رصيد الديون المتعثرة في القطاع المصرفي.

تعد الديون المتعثرة واحدا من أهم المؤشرات التي تدل على عدم الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي، ويبين الجدول (11) ان الديون المتعثرة وطيلة السنوات 2009-2013 ظلت تشكل عبئا على الاستقرار المالي في العراق، فقد ارتفع رصيد الديون المتعثرة لدى المصارف من 242 مليار دولار عام 2009 الى 1994.5 مليار دينار عام 2013 ، ولقد تحملت المصارف الخاصة خلال الأعوام (2009-2012) العبء الأكبر من الديون المتعثرة، وقد يعود ذلك الى قلة الخبرة لدى المصارف في ادارة عملية الائتمان فضلا عن التقلبات الحادة في الوضع الاقتصادي والأمني خلال تلك الفترة. ويبين الجدول (11) أيضا ان الحال قدتبدلت كليا في العام 2013، حيث تحملت المصارف الحكومية الجزء الأكبر من الديون المتعثرة والتي بلغت 1582 مليار دينار وبنسبة 79.3% من اجمالي التعثرات في الجهاز المصرفي.

الجدول (11): اجمالي الديون المتعثرة في الجهاز المصرفي العراقي للسنوات (2009-2013) مليار دينار.

	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي الديون المتعثرة	242	297	459.3	497.9	1994.5
التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية		103	190.2	205.6	1582
نسبة التعثرات للمصارف الحكومية	%39	%35	%41	%41.3	%79.3
التعثرات الائتمانية للمصارف الخاصة		194	269.1	292.3	412.5
نسبة التعثرات للمصارف الخاصة	%61	%65	%59	%58.7	%20.7

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).

ويعزو البنك المركزي[31] من خلال تقاريره عن الاستقرار المالي خلال الاعوام (2009-2013) الى أن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف يعود الى انخفاض القدرة المالية للمقترضين وهبوط قيمة الضمانات وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق، كما ان السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة الى 6% باعتبارها أداة من ادوات السياسة النقدية لحث المصارف على التوجه الى السوق، اسهمت بشكل فاعل في تعرض المصارف الخاصة الى ان تقع في فخ الديون المتعثرة، وهذا ما دعى المصارف الى منح ائتمانات قليلة جدا والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة والتوجه نحو الاستثمارات الآمنة ولاسيما لدى البنك المركزي العراقي.

ومن أجل تحقيق الاستقرار المالي ولاسيما في موضوع الديون المتعثرة، اتخذ البنك المركزي مجموعة من الاجراءات كانت أهمها الغاء خطة الائتمان السابقة والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة اضافة الى انشاء الشركة العراقية للكفالات المصرفية التي تتولى مهمة ضمان القروض المقدمة من المصارف الخاصة ولغاية 250000 دولار او ما يعادلها بالدينار العراقي .

سادسا: كفاية رأس المال ونسبة السيولة.

كفاية رأس المال مصطلح يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به. وهي تعبر عن مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها. وتعد كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة أو الإعسار، اذ كلما ارتفعت احتمالية إعسار المصرف انخفضت ملاءته المالية.

أما سيولة المصرف، فهي القدرة على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع أصول مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة لتلبية احتياجات السيولة. وتعد السيولة مؤشرا قويا على المكانة المالية للمصارف، لان السيولة المرتفعة وقدرة المصرف على تحويل الأصول إلى سيولة بشكل سريع ومن دون تحقيق خسائر، يعبر عن مركز مالي ونقدي متين، يستحوذ على ثقة المودعين والمستثمرين والمساهمين، بما في ذلك المدينين والدائنين.

وعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية ولاسيما مصرفي الرافدين والرشيد والتي تراوحت بين (1-30)%، (1-18)%، (2-20)% طيلة السنوات 2010-2013، وارتفاع هذه النسبة لدى المصارف الخاصة، وكما يبين الجدول (12)، الا ان النسبة العالية لرصيد الودائع لدى المصارف الحكومية تدل على مدى ثقة الجمهور بهذه المصارف نظرا لاعتقادهم بانها مضمونة (% 100) من جانب الحكومة.

الجدول (12): نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية والخاصة للأعوام 210-2013.

	2010	2011	2012	2013
الرشيد والرافدين	%(30-1)	%(30-1)	%(18-1)	%(20-2)
المصارف الحكومية الاخرى	%(97-232)	%(92-14)	%(109.5-17)	%(340-17)
المصارف الخاصة	%(595-12)	%(566-13)	%(414-8)	%(434-8)

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).

ويبرر البنك المركزي[32] تدني نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية وبشكل خاص مصرف الرافدين دون الحد الادنى المقرر والبالغ 12% استنادا لأحكام المادة (16) من قانون المصارف النافذ، بسبب التشوه الواضح في ميزانيته والمتمثل بضآلة رأس ماله ووجود الديون الموروثة وخسائر الحرب وفروقات استبدال العملة العراقية القديمة بالعملة العراقية الجديدة عام 2004 ، وفروقات اعادة تقييم الموجودات والمطلوبات. في حين كانت نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الاهلية أكثر من 30% وذلك لتحفظ الاخيرة على منح الائتمان من ناحية، وقيام المصارف برفع رؤوس اموالها تلبية منها لقرار البنك المركزي برفع رؤوس امول المصارف خلال عام 2012 لتصبح (250) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اضافة الى تحقيقها ارباح، مما انعكس ايجابيا على نسبة كفاية رؤوس اموالها والذي نتج عن سيولة عالية بلغت أكثر من 54% وهي تفوق النسبة المعيارية البالغة 30%، مما يشير الى وجود موارد مالية معطلة لاتتوفر لها فرص الاستثمار الآمن والائتمان السليم. بينما تعد المصارف الحكومية في منحها الائتمان على وفق النسب العالية المشار اليها انفا بأنها مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر المعنوية.

سابعا: الاستثمارات المصرفية.

لايعبر حجم الاستثمارات عن الاستقرار المالي في القطاع المصرفي فحسب، وانما يعبر عن الاستقرار المالي والاقتصادي للاقتصاد ككل، ويبين الجدول (13) ان اجمالي رصيد الاستثمارات اتخذ منحى تنازليا عبر السنوات 2010-2013 فقد تراجع من 7.7 ترليون دينار عام 2010 الى 4.8 ترليون عام 2013 ، استحوذت فيها المصارف الحكومية على الجزء الأكبر من الاستثمارات على جانبيها الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الحكومية. ورغم ضآلة الاستثمارات في المصارف الحكومية الا ان الاستثمارات في المصارف الأهلية تكاد لاتذكر الخاصة وهي مبالغ متواضعة مقارنة بما تملكه هذه المصارف من موارد كبيرة غير مستثمرة. كما يشير الجدول (13) أيضا الى مدى انخفاض نسبة اجمالي الاستثمارات الى الناتج المحلي الاجمالي، والتي هي الأخرى استمرت بالتراجع عبر السنوات 2010-2013، حتى بلغت حدها الأدنى في العام 2013 بنسبة لم تتجاوز 1.8%، مما يؤشر ضعف الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.

الجدول (13): اجمالي الاستثمارات في القطاع المصرفي للأعوام 2010-2013. (تريليون دينار).

	2010	2011	2012	2013
اجمالي الاستثمارات	7.7	6.2	5.8	4.8
الاستثمارات المحلية	6.2	4.7	4.3	3.1
الاستثمارات المحلية في المصارف الحكومية	5.4	3.8	3.5	1.9
الاستثمارات المحلية في المصارف الأهلية	0.8	0.93	0.82	1.2
الاستثمارات الاجنبية	1.5	1.5	1.5	1.7
الاستثمارات الاجنبية في المصارف الحكومية	1.4	1.4	1.4	1.4
الاستثمارات الاجنبية في المصارف الأهلية	0.074	0.082	0.113	0.254
نسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الاجمالي	%4.5	%2.9	%2.4	%1.8

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).

ثامنا: الكثافة المصرفية

تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع لكل 10000 نسمة[33] وعلى الرغم من ارتفاع عدد المصارف في العراق ليصل إلى 54 مصرفا، كما يبين الجدول (14)، منها 7 مصارف حكومية و 47 مصرفا أهليا، ليبلغ عدد فروع المصارف 1030 فرعا مصرفيا، من ضمنها 15 فرعاً لمصارف اجنبية، فضلا عن عدد من مكاتب التمثيل للمصارف الاجنبية يتركز ما يقارب من 80% منها في العاصمة بغداد، الا ان الكثافة المصرفية مازالت متدنية، وهي بحدود فرع واحد لكل 35 الف نسمة، في حين تبلغ مثل هذه النسبة (6) مصارف لكل 10 آلاف نسمة في البلدان المتقدمة، مما يؤشر انخفاض درجة الكثافة المصرفية والتي تحد من تطور العمل المصرفي وتنوع مجالات الاستثمار بمختلف ميادينه، ومن ثم أثره المباشر على الاستقرار المالي للجهاز المصرفي ككل.

الجدول (14): الكثافة المصرفية في العراق للسنوات (2010-2013).

	2010	2011	2012	2013
اجمالي المصارف	48	50	54	54
عدد المصارف الحكومية	7	7	7	7
عدد المصارف الأهلية	41	43	47	47
عدد فروع المصارف	912	917	972	1030
الكثافة المصرفية لكل الف نسمة	45:1	40:1	35:1	35:1

المصدر: - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بيانات الأعوام (2009-2013).

المحور الثالث/ اختبار درجة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العراقي.

اولا: المعايير المعتمدة في الاختبار.

هناك مجموعة من الأساليب الكمية والوصفية والقياسية التي يمكن بها قياس واختبار درجة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق، ولكننا واتساقا مع المنهجية التي استخدمناها في تحديد مؤشرات الاستقرار المالي بثمانية مؤشرات سنحاول ان نختبر درجة الاستقرار المالي من خلال بيان الفجوة بين النسب الفعلية لتلك المؤشرات وبين النسب القياسية او المعيارية التي اعتمدها البنك المركزي للمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي، واتساقا مع المبادئ الأساسية التي وضعتها لجنة بازل للحد من المخاطر المصرفية ودعم الاستقرار المالي.

1- المبادئ الأساسية في لجنة بازل.

تعتمد عمليات المراجعة الداخلية والرقابة على المصارف مجموعة مبادئ هي:[34]

المبدأ الأول: على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر فضلا عن امتلاكها استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة.

المبدأ الثاني: على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، واتخاذ الاجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.

المبدأ الثالث: يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك.

المبدأ الرابع: يتعين على الجهة الرقابية التدخل في وقت مبكر لمنع انخفاض رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ اجراءات سريعة في حال حصول ذلك.

المبدأ الخامس: هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية ،بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات.

2- النسب المعيارية للاستقرار المالي.

يستخدم البنك المركزي مجموعة من المؤشرات الرقابية، القانونية والمعيارية، لغرض الوقوف على سلامة ومتانة الوضع المالي للمصارف العاملة في العراق من ابرزها:

- نسبة الائتمان النقدي/ الودائع.
- نسبة الائتمان النقدي/ رأس المال والاحتياطيات.
- نسبة الائتمان التعهدي/ رأس المال والاحتياطيات.
- نسبة الائتمان النقدي والتعهدي/ رأس المال والاحتياطيات.
- نسبة الاستثمارات/ رأس المال والاحتياطيات.
- نسبة الديون المتأخرة التسديد/ الائتمان النقدي.
- نسبة السيولة = الموجودات السائلة/ المطلوبات السائلة X 100.
- نسبة كفاية رأس المال.

ولقد حدد البنك المركزي الحد الأدنى والأعلى والقيم المرغوبة للنسب أعلاه كما يأتي:[35]

- الحد الأدنى لرأس المال 100 مليار دينار للمصارف القائمة حتى عام 2011 ، و250 مليار دينار في موعد أقصاه 2013/6/30 للمصارف الجديدة والقائمة مدفوع بالكامل.
- نسبة الائتمان الى رؤوس اموال المصارف لا تتجاوز 800%.
- الحد الادنى لكفاية رأس المال 12% وفق احكام المادة (16) من قانون المصارف.
- نسبة اجمالي الاستثمار الى رأس المال السليم والاحتياطيات السليمة والبالغة 20% المحددة وفقا لأحكام المادة 33 من قانون المصارف النافذ.
- نسبة الموجودات الثابتة الى رأس المال والتي يجب ان لا تزيد عن 40%.
- نسبة اجمالي التركزات الائتمانية الى رأس المال السليم والاحتياطيات السليمة والتي تبلغ 400% (أربعة أضعاف رأس المال) وفق المادة 31 من القانون.

- نسبة اجمالي الائتمان المقدم من المصرف لكافة فئات المقترضين لا تزيد على ثمانية اضعاف رأس المال والاحتياطيات السليمة للمصرف.
- نسبة الاحتياطي النقدي القانوني 15% من اجمالي الودائع منها 10% تودع لدى البنك المركزي مع احتفاظ المصارف بنسبة 5% تحتفظ في خزائن المصارف كنقود سائلة.
- نسبة الائتمان الذي يمكن للمصارف منحه لزبون واحد دون الرجوع للبنك المركزي والبالغة 10% من رأس المال السليم والاحتياطيات.
- نسبة الائتمان الذي يمكن للمصرف تقديمه للزبون وشركاته واقاربه من الدرجة الاولى والبالغة 15% من رأس المال السليم والاحتياطيات السليمة.
- نسبة السيولة التي لاتقل عن 30% = الموجودات السائلة/ المطلوبات السائلة × 100
- نسبة مخصص الديون المتأخرة التسديد التي لاتقل عن 2% ولاتزيد عن 5%.

ثانيا: استخدام النسب المعيارية لاختبار استقرارية الجهاز المصرفي.

من اجل اختبار استقرارية النظام المصرفي في العراق سنقوم باستخدام النسب الفعلية للمؤشرات في القطاع المصرفي الحكومي والأهلي.

1- اختبار استقرارية المصارف الحكومية.

يبين الجدول(15) مجموعة مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف الحكومية .

الجدول (15): قيم مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف الحكومية للعام 2013. (الف مليون دينار).

		الرافدين	الرشيد	الزراعي	الصناعي	العقاري	العراق	TBI	المجموع
1	رأس المال	125	2.0	100.6	175	50	1.0	1000	1435.5
2	الاحتياطيات	65.1	75.9	6,816	14.2	87.6	0.73	810.9	1060.6
3	(2+1)	190	77.1	107.4	189.2	137.6	1.73	1810.9	2514.2
4	الودائع	31702	18228	2284.2	409.6	92.9	11.7	6161.8	58891.0
5	ارباح وخسائر	337.4	79.2	20.02	-0.420	6.72	-0.325	476.7	927.4
6	الائتمان النقدي	13067.2	5656.1	1556.9	106.5	901.5	5.17	2184.2	23386.9
7	الائتمان التعهدي	6064.1	35.8	1.47	0	0.315	0	36516	42617.8
8	(6+5)	19131.4	5600.9	1558.4	106.5	901.8	5.17	38700.3	66004.7
9	ديون متعثرة	622.6	23.8	20.8	20.3	0.627	0.256	885.3	1581.9
10	الاستثمارات	2029.6	1048.3	10.8	38.5	0.100	0.131	206.6	3334.3
11	الموجودات	95879.3	53750.3	2698.9	918.7	2194.5	38.7	32252.8	187733.8

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، قسم بحوث السوق المالية، 2013.

واستنادا الى قيم مؤشرات الاستقرار المالي في المصارف الحكومية للعام 2013 الواردة في الجدول (15)، فان الجدول (16) يبين النسب الفعلية لمؤشرات الاستقرار المالي.

الجدول (16): النسب الفعلية للمصارف الحكومية لغاية 2013/12/30

المصرف	A	B	C	D	E	F	G	H
الرافدين	%41	%8867	%3191	%10087	%1068	%5	%55	%2
الرشيد	%31	%7210	%46	%7256	%1358	%0	%84	%15
الزراعي	%68	%1449	%1	%1451	%10	%2	%29	%57
الصناعي	%26	%56	%0	%56	%20	%19	%169	%132
العقاري	%970	%655	%0	%655	%0	%0	%63	%16
العراق	%44	%298	%0	%298	%8	%5	%210	لم يرد
TBI	%35	%121	%2016	%2137	%11	%41	%95	%30
المجموع	%40	%930	%1695	%2625	%133	%7	%68	%27

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (15).

حيث ان:

A= نسبة الائتمان النقدي/ الودائع.

B= نسبة الائتمان النقدي/ رأس المال والاحتياطيات.

C= نسبة الائتمان التعهدي/ رأس المال والاحتياطيات.

D= نسبة الائتمان النقدي والتعهدي/ رأس المال والاحتياطيات.

E= نسبة الاستثمارات/ رأس المال والاحتياطيات.
F= نسبة الديون المتأخرة التسديد/ الائتمان النقدي.
G= نسبة السيولة= الموجودات السائلة/ المطلوبات السائلة X 100.
H= نسبة كفاية رأس المال.

ومن خلال مقارنة النسب الفعلية في الجدول (16) مع النسب المعيارية التي حددها البنك المركزي، يتبين لنا مقدار التباين في بعض المؤشرات، زيادة وانخفاضا عن النسب المعيارية، وستؤشر في الجدول (17) بعلامة (⊗) أما النسب التي تكون ضمن الحدود الدنيا والعليا للنسب المعيارية فسيتم الاشارة لها بالرمز (√) في الجدول.

الجدول (17): تقييم مؤشرات الاستقرار المالي للمصارف الحكومية للعام 2013.

المصرف	A	B	C	D	E	F	G	H
الرافدين	√	⊗	⊗	⊗	⊗	√	√	⊗
الرشيد	√	⊗	√	⊗	⊗	√	√	√
الزراعي	√	⊗	√	⊗	√	√	⊗	√
الصناعي	√	√	√	√	√	⊗	√	√
العقاري	⊗	⊗	√	√	√	√	√	√
العراق	√	√	⊗	√	√	⊗	√	⊗
TBI	√	⊗	⊗	⊗	⊗	⊗	√	√

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى البيانات الواردة في الجدول (16).

ان خارطة التقييم الموضحة في الجدول (17) تدل على ان هناك الكثير من النسب المعيارية قد تم تجاوزها او عدم الالتزام بها من قبل المصارف الحكومية، لكنها لاتعطي في الوقت نفسه أي تصور عن حالة الاستقرار في النظام المصرفي من عدمه، لذا ارتأينا تقسيم كل نسبة على خمس مراتب، واعطاء اوزان لها استنادا الى الحدود الدنيا والعليا التي حددها البنك المركزي، من أجل وضع درجة تصنيف لكل مصرف تبين مدى مساهمته في الاستقرار المالي من عدمها، وكما هو مبين في الجدول (18).

الجدول (18): تقسيم النسب المعيارية الى مراتب واعطاءها اوزان مختلفة.

	المعيار	1	2	3	4	5
A	أقل من 40%	40-20	60-40	80-60	100-80	100<
B	أقل من 800%	400-0	800-400	1200-800	1600-1200	1600 <
C	أقل من 800%	400-0	800-400	1200-800	1600-1200	1600 <
D	أقل من 1600%	800-0	1600-800	2400-1600	3200-2400	3200 <
E	%20	20-0	40-20	60-40	80-60	80<
F	%5	5-0	10-5	15-10	20-15	20<
G	%30	30<	30-25	25-20	20-15	15>
H	%12	أكبر من 40	40-30	30-20	20-12	أقل من 12

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى النسب المعيارية التي حددها البنك المركزي .

ومن اجل وضع تصنيف للمصارف استنادا الى النسب الفعلية المتحققة ومقارنتها مع النسب المعيارية وأوزانها التي تم تحديدها في الجدول (18)، سنستخدم درجات التصنيف ونوع التصنيف المبين في الجدول (19) للتعرف على موقف المصرف والاجراء الرقابي المطلوب، فضلا عن قياس درجة الاستقرار في القطاع المصرفي ككل.

الجدول (19): تصنيف المصارف حسب درجاتها والاجراء الرقابي المطلوب.

درجة التصنيف	نوع التصنيف	موقف المصرف	الاجراء الرقابي
1	قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2	مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3	معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
4	هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5	غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة- إشراف

المصدر: زيتوني عبد القادر، المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، جامعة الجزائر، 2009،ص19.

واستنادا الى المعطيات التي تم عرضها في الجدول (16) والجدول (18) تتكون لدينا معطيات جديدة، تمت الاشارة اليها بالأرقام والألوان، يمكن من خلالها اختبار مدى استقرارية القطاع المصرفي الحكومي، وكما هو موضح في الجدول (20).

الجدول (20): نتائج اختبار القطاع المصرفي الحكومي.

المصرف	A	B	C	D	E	F	G	H
الرافدين	2	5	5	5	5	2	1	5
الرشيد	1	5	1	5	5	1	1	1
الزراعي	3	4	1	2	1	1	2	1
الصناعي	1	1	1	1	2	4	1	1
العقاري	5	2	1	1	1	1	1	4
العراق	2	1	1	1	1	2	1	5
TBI	1	1	5	3	1	5	1	1
المجموع	2	3	4	4	5	2	1	3

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى الجداول (16) والجدول (18).

يتبين من الجدول (20) مايأتي:

1- ان القطاع المصرفي الحكومي بمجموعه في حال مقبولة، رغم انه يظهر عناصر الضعف والقوة، وبالتالي فهو مصدر لعدم الاستقرار المالي، ويحتاج الى رقابة ومتابعة لصيقة.

2- ان مصرفي الرافدين والرشيد اللذين يعدان اكبر المصارف الحكومية نجد ان تصنيفهم غير مرضي وخطير جدا، ولاسيما في النسب B، C ، D ، E. كما سجل مصرف الـ TBI تصنيفا منخفضا في النسبة C والنسبة F ، وهي نسب مهمة للاستقرار المالي باعتبار ان مصرف الـ TBI من المصارف التي تتم فيها معظم التعاملات الخارجية.

3- لم يحقق اي مصرف تصنيف مرض في جميع المؤشرات، مما ينعكس أثره بشكل مباشر على النظام المصرفي، ولايرتد أثره على المصارف نفسها بسبب الثقة الكبيرة التي تولدت لدى المتعاملين مع المصارف الحكومية والدعم الحكومي اللامحدود.

2- اختبار استقرارية المصارف الأهلية.

نظرا للعدد الكبير من المصارف الأهلية فقد وجدنا، للبساطة في التحليل، ان من المناسب ان نختار مجموعة من المصارف واختبار أثرها على الاستقرار المالي، ولكي يكون الاختيار غير متحيز وتكون نتائج التحليل فيه أقرب الى الواقعية، فقد تم الاختيار وفقا لتصنيف المصارف من قبل البنك المركزي بموجب نظام CAMEL من خلال مراقبة أعمالها، واختيار مصرفين أو أكثر ضمن كل فئة من فئات التقييم. والجدول (21) يبين المصارف المختارة ودرجة تقييمها للسنوات 2009 و2010 وهو ما متوفر من تقييم للمصارف لحد الآن.

الجدول (21): تصنيف المصارف بموجب نظام CAMEL من خلال مراقبة أعمالها لعامي 2010 و2009

	المصارف	التقييم لعام 2009		التقييم لعام 2010	
		التقييم♣	الدرجة	التقييم	الدرجة
1	مصرف الشرق الاوسط للاستثمار	ممتاز	IC	ممتاز	1C
2	مصرف كوردستان الدولي	ممتاز	IC	جيد جدا	2B
3	المصرف المتحد للاستثمار	جيد جدا	2A	جيد جدا	2C
4	مصرف الخليج التجاري	جيد جدا	2C	جيد جدا	2C
5	مصرف الاستثمار العراقي	جيد	3A	جيد	3C
6	مصرف ايلاف الاسلامي	جيد	3A	جيد	3B
7	المصرف الاهلي العراقي	جيد	3C	حدي	4
8	مصرف الوركاء	جيد	3C	حدي	4
9	مصرف الاتحاد العراقي	حدي	4A	جيد	3A
10	مصرف عبر العراق	حدي	4A	حدي	4B

♣) التقييم من الاعلى الى الادنى(ممتاز ، جيد جدا ،جيد، حدي). الدرجة من الاقوى الى الضعيف من (1-5)

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، لعام 2010 .

ويبين الجدول(22) مجموعة المؤشرات الرئيسة الدالة على الاستقرار المالي في مجموعة من المصارف الأهلية المختارة لعام 2013 .

الجدول (22): قيم مؤشرات الاستقرار المالي في بعض المصارف الأهلية لعام 2013 .(الف مليون دينار)

	راس المال	الاحتياطي	الودائع	الائتمان	الاستثمارات	ديون متأخرة	الموجودات
الشرق الاوسط للاستثمار	150,000	13,464	601,992	394,211	8,488	5,912	857,467
كوردستان الدولي	300,000	44,079	301,766	114,124	7,560	775	1,039,772
المتحد للاستثمار	250,000	6,227	164,752	1,728,743	14,397	6,051	709,222
الخليج التجاري	103,950	4,201	238,805	399,287	18,145	8,657	435,058
الاستثمار العراقي	100,000	7,852	266,983	269,357	3,371	3,355	440,253
ايلاف الاسلامي	100,000	3,213	144,354	361,849	4,089	10,016	389,660
الاهلي العراقي	100,000	35,124	163,589	136,524	6,946	9,129	344,131
الاتحاد العراقي	100,000	2,453	375,798	705,046	41	0	622446
عبر العراق	56,500	1,602	4,992	919	12,573	492	74,824
الوركاء	105,072	20,268	358,317	843,066	19,778	28,961	672,688

المصدر: البنك المركزي العراق، تقرير الاستقرار المالي لعام 2013.

واستنادا الى قيم مؤشرات الاستقرار المالي للمصارف الأهلية المختارة للعام 2013 والواردة في الجدول (22)، فان الجدول (23) يبين النسب الفعلية لتلك المؤشرات.

الجدول (23): النسب الفعلية لبعض المصارف الأهلية لغاية 2013/12/30

المصرف	A	B	C	D	E	F	G	H
الشرق الاوسط للاستثمار	%34	%126	%115	%241	%5	%3	%62	%63
كوردستان الدولي	%29	%25	%8	%33	%2	%1	%121	%216
المتحد للاستثمار	%238	%153	%522	%675	%6	%2	%41	%20
الخليج التجاري	%93	%206	%163	%369	%17	%4	%56	%39
الاستثمار العراقي	%72	%178	%72	%250	%3	%2	%54	%63
ايلاف الاسلامي	%40	%55	%295	%351	%4	%18	%79	%37
الاهلي العراقي	%48	%58	%43	%101	%5	%12	%123	%133
الاتحاد العراقي	%41	%151	%538	%688	%0	%0	%44	%21
عبر العراق	%17	%1	%0	%2	%22	%57	%288	%106
الوركاء	%147	%421	%252	%673	%16	%5	%2	%34
مجموع المصارف الأهلية	%66	%101	%170	%270	%23	%6	%175	

المصدر: البيانات الواردة في الجدول (22).

وبمقارنة النسب الفعلية في الجدول (23) مع النسب المعيارية التي حددها البنك المركزي، واستنادا الى المعطيات التي تم عرضها والجدول (18) تتكون لدينا معطيات جديدة، تمت الاشارة اليها بالأرقام والألوان، يمكن من خلالها اختبار مدى استقرارية القطاع المصرفي الحكومي، وكما هو موضح في الجدول (24).

الجدول (24): نتائج اختبار القطاع المصرفي الأهلي.

المصرف	A	B	C	D	E	F	G	H
الشرق الاوسط للاستثمار	1	1	1	1	1	1	1	1
كوردستان الدولي	1	1	1	1	1	1	1	1
المتحد للاستثمار	5	1	2	1	1	1	1	4
الخليج التجاري	4	1	1	1	1	1	1	2
الاستثمار العراقي	3	1	1	1	1	1	1	1
ايلاف الاسلامي	2	1	1	1	1	4	1	2
الاهلي العراقي	2	1	1	1	1	3	1	1
الاتحاد العراقي	2	1	2	2	1	1	1	3
عبر العراق	1	1	1	1	2	5	1	1
الوركاء	5	1	1	2	1	2	5	1
مجموع المصارف الأهلية	3	1	1	1	1	2	1	2

المصدر: اعداد الباحثة استنادا الى البيانات الواردة في الجدول (18) و(23).

من الجدول (24) يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- سجلت معظم المصارف الأهلية أداء قويا أو مرضيا في معظم النسب ماعدا نسبة الائتمان النقدي/ الودائع ونسبة الديون المتأخرة التسديد/ الائتمان النقدي، ونسبة كفاية رأس المال، مما يؤشر عن موقف سليم للمصارف مع وجود بعض القصور، المطلوب معالجته.

2- سجل مصرف الوركاء، قيم متدنية في اثنين من النسب هما نسبة الائتمان النقدي/ الودائع، ونسبة السيولة، مما يؤشر انذار بالخطر قد يؤدي الى فشل، وهو ماحدث فعلا في فترة لاحقة.

3- بالمقارنة مع المصارف الحكومية فان القطاع المصرفي الأهلي بمجموعه أكثر تثبيتا للاستقرار المالي.

المحور الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات.

1- يؤشر الانخفاض في نسبة اجمالي الموجودات الى الناتج المحلي الاجمالي ان القطاع المالي يستحوذ على النسبة الكبيرة من الاستثمارات، مع تراجع واضح للقطاعات الأخرى. كما تبين الفجوة الكبيرة بين نسبة المطلوبات الى الناتج وبين نسبة الودائع الى الناتج، الحجم الكبير للأموال المعطلة في المصارف والتي لم تأخذ دورها في تفعيل الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2- على الرغم من ضخامة رؤوس الاموال في الجهاز المصرفي، ولاسيما المصارف الأهلية، الا ان نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي لازالت متدنية، مما يؤشر مدى ضعف اسهام المصارف في الناتج المحلي الاجمالي رغم ماتمتلكه من رؤوس أموال كبيرة.

3- يستحوذ القطاع المصرفي الأهلي على معظم رؤوس الاموال في الجهاز المصرفي، الا ان نسبتها في الائتمان الممنوح متدنية جدا، حيث تتكدس السيولة لديها بسبب التحفظ والحذر الشديد من منح الائتمان، مما يؤشر ان التمويل المصرفي لازال متواضعا في هيكليته. ولقد انعكس التحفظ العالي الذي تتخذه المصارف الأهلية في منح الائتمان على ارتفاع معدلات سيولتها بنسبة تزيد على مرتين بكثير من النسبة المعيارية المعتمدة.

4- ان التوسع في الائتمان في المصارف الحكومية يجعل كفاية رأس المال أقل ما يمكن وخارج النسبة المعتمدة مما يؤشر ان المصارف الحكومية تواجه خطر التعرض الى المخاطر المعنوية **Moral Hazard**.

5- مازالت الودائع الأهلية لدى الجهاز المصرفي تشكل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الاجمالي مما يعني ان العمق المالي المنشود مازال بعيد المنال لبناء قطاع مالي قوي ومتين.

6- على الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال الى دون النسب المعتمدة وتدني الملاءة المالية، يحظى المصارف التجارية الحكومية بثقة الأفراد بوصفها مصارف مسندة ومضمونة من جانب الحكومة (المالك القوي) وان احتمال تعرضها للافلاس بعيد جدا.

7- انخفاض نسب السيولة عبر سنوات الدراسة، بسبب اجراءات البنك المركزي واستخدامه لوسائل ساعدت المصارف في توظيف السيولة المصرفية من خلال مزادات العملة ومزاد الأوراق المالية ونظام التسهيلات القائمة.

8- ان السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة لحث المصارف على التوجه الى السوق، ساهمت بشكل فاعل في تعرض المصارف الخاصة الى ان تقع في فخ الديون المتعثرة، مما دعا المصارف الى تقليل الائتمان او التوقف عنه نهائيا والتوجه نحو الاستثمارات الآمنة ولاسيما لدى البنك المركزي وعدم استثمارها في السوق مما يؤشر على عدم قدرة المصارف على أداء دورها الحقيقي في تفعيل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

9- الضعف الكبير في عمليات الوساطة المالية، التي مازالت تؤشرها ضعف معدلات الفائدة على الادخار وتعاظمها على الائتمان المصرفي الممنوح، مما يؤشر حالة من عدم الاستقرار في النظام المالي والذي يعبر عن رفع قدرة الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز المالي، وخفض مستوى الانتشار بين الفائدة الدائنة والمدينة التي تزيد حاليا على 8 نقاط.

10- ضعف الكثافة المصرفية، مما يؤشر عدم مواكبة القطاع المصرفي للتطورات الحاصلة في الاقتصاد، اذ أن الكثافة المصرفية تتناسب طردياً مع تطور القطاع المالي والمصرفي. كما يؤكد على أن إجمالي عدد المصارف الأهلية والحكومية لا يفي بحاجة الاقتصاد العراقي قياساً بعدد السكان وحجم السيولة المصرفية وحاجة أسواق المال والاستثمار.

11-وجود عدة مخالفات قانونية ومخالفات لتعليمات البنك المركزي من قبل المصارف، والتي تؤثر على سلامة الوضع المالي لبعضها مثل المخالفات القانونية بخصوص انخفاض نسبة كفاية راس المال عن الحد الادنى لبعض المصارف الحكومية بسبب انخفاض رؤوس اموالها، ووجود تركزات ائتمانية اعلى من النسبة المحددة في الائتمان التعهدي.

ثانيا: التوصيات

1- تحفيز المصارف بتوجيه استثماراتها نحو القطاعات الانتاجية لدعم أهداف السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذى تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الاجمالي.

2- على البنك المركزي ومن خلال رقابته على الجهاز المصرفي التركيز على الادارة السليمة للسيولة التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين اجال مصادر التمويل واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر تمويل متذبذبة وقصيرة الاجل لتمويل موجودات طويلة الاجل.

3- تمكين المصارف من التوسع في كل من عمليات الائتمان والاستثمار، التي ترتبط بحجم رأسمالها استنادا الى احكام المادتين 30 و 33 من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 النافذ.

4- التأكيد على التزام المصارف بمبادئ الحوكمة الرشيدة المتمثلة بالتقيد التام بالقوانين والانظمة والتعليمات النافذة. مع التأكيد على تطوير نظام الرقابة الداخلية، وتعزيز دور لجان الائتمان ومراقبة الحسابات لضمان الالتزام بالقواعد والنظم الائتمانية والمحاسبية.

5- المتابعة الدقيقة والمستمرة لبيان مدى التزام المصارف بالنسب المعيارية والقانونية والإجراءات المعتمدة من قبل البنك المركزي، وتحديد ومتابعة أبرز المخالفات المصرفية لغرض معالجتها بأقرب وقت ممكن.

6- تدقيق ومتابعة عمليات شراء المصارف للعملة الاجنبية من المزاد واوجه استخدامه باعتبارها من الأنشطة الاستثمارية المهمة.

7- فتح باب المشاركة للمصارف الأجنبية للعمل في العراق سواء على هيئة فروع أو شركات أو مشاركات مع مصارف أهلية عراقية، وتمكين المصارف العراقية من زيادة احتياطي التوسعات الذي تستخدمه لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية لتحسين الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات للمناطق المحرومة منها، وادخال التقنيات الحديثة في اعمالها، حيث يرتبط زيادة الاحتياطي بمقدار رأس المال.

8- العمل على خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتقديم خدمات مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة.

9- السماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها، وعدم تجاوزها للنسب القانونية المحددة وتكثيف الرقابة على القروض الكبيرة الحجم ووضع التخصيصات المالية المناسبة لمواجهة مخاطر القروض الرديئة فضلا عن انشاء الشركة العراقية للكفالات المصرفية التي تتولى مهمة ضمان القروض المقدمة من المصارف الخاصة ولغاية 250000 دولار او ما يعادلها بالدينار العراقي .

10-تطوير البنية التحتية المصرفية ورفع كفاءتها في مختلف المجالات والأطر ذات العلاقة سواء على مستوى التشريعات والتعليمات والنظم الرقابية، أو على مستوى انجاز بعض المشاريع الهامة وتطوير نظم الرقابة المصرفية، وتعزيز الانتشار والشمول المالي والمصرفي، والسعي بشكل حثيث نحو تطبيق التوصيات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.

11-من الضروري اعتماد مجموعة أكبر و أشمل من المؤشرات والنسب، التي تعبر بشكل فعلي عن حالة الاستقرار المالي، وتأخذ بالحسبان خصوصية النظام المصرفي في العراق.

الهوامش

1- د.علي قندح، الاستقرار المالي هدف جديد للبنك المركزي، جريدة الرأي الاردنية، 2014/6/19.
2- غاري شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، العدد 36، منشورات صندوق النقد الدولي، 2005، ص3.
3- S. Narayanan, and D. Rashmi, "Assessment of Financial Stability Report: Sveriges Risk bank", Stockholm School of Economics(2004) , p.4.
4- غاري شيناسي، مصدر سابق، ص5.
5- Svein G. jedrem, The Macro prudential approach of financial stability. http://findarticles.com/Plarticles/mi-moGGD/is-2-76/an_n25/13498/.
6- غاري شيناسي، مصدر سابق، ص8.
7- سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2012، دائرة الابحاث والسياسات النقدية. رام الله، فلسطين آب 2013.
8- Philip Davis and Dilruba Karim, Macro prudential Regulation - The Missing Policy Pillar, European Union, 8th June, 2009, P.5.
9- Owen Evans and Others, Macroprudential Indicators of Financial Soundness, Occasional Paper 192, IMF, Washington DC. April, 2000, P.3.
10- عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007 - ص: 103.
11- سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2012، دائرة الابحاث والسياسات النقدية. رام الله، فلسطين آب 2013.
12- زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص16.
13- زيتوني عبد القادر، المصدر السابق، ص17.
14- أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، 2005 ، ص: 16.
15- Owen Evans and Others, Macro prudential Indicators of financial soundness, OP.Cit, P.5-6.
16- زيتوني عبد القادر، مصدر سابق، ص 19.
17- سمير الخطيب- قياس وإدارة المخاطر بالبنوك- دار النشر- الإسكندرية- 2005- ص: 277-283.
18- Owen Evans and others, Macro prudential Indicators of Financial Soundness, Occasional paper 192, IMF, Washington DC, April, 2000, P.4.
19- صادق راشد حسين الشمري ، إدارة المخاطر ، مطبعة العزة ، بغداد ، 2006 ، ص 43.
20- لمزيد من التفاصيل انظر:
- تميسة سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS ، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2014. ص12.
21- سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2012، دائرة الابحاث والسياسات النقدية. رام الله، فلسطين آب 2013.
22- يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية مجلة الباحث، العدد 10 السنة 2012، جامعة الاغواط، الجزائر، ص208-209.
23- يستخدم مقياس (VAR) لقياس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال مدة زمنية معينة
24- د. عمرو هشام محمد، دور الاصلاحات المالية في تفادي الازمات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 24، 2010، ص22-23.
25- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، منشورات البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008، 12.

26- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار المالي لعام 2013.
27- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، تقرير الاستقرار المالي، .2012
28- قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.
29- نتيجة لتحسن الظروف الامنية والاقتصادية للبلاد ولغرض تشجيع الاستثمار فقد تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية من 75% الى 25% وعلى جميع اشكال الودائع بدون استثناء اعتبارًا من اذار 2009 .
30- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير الاستقرار المالي لعام 2013.
31- البنك المركزي العراق، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير الاستقرار المالي للأعوام 2009-2013.
32-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير الاستقرار المالي،2009-2013.
33- نـــاجي التـــوني، الإصـــلاح المصـــرفي، المعهـــد العربـــي للتخطيط، الكويت، 2004، ص4.
34- صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، أبو ضبي، 2004، ص18.
35- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير الاستقرار المالي،2009-2013.

المصادر:

1- المصادر العربية

1.البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير الاستقرار المالي،2009-2013.
2.بوخلخال، يوسف ، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، مجلة الباحث، العدد 10 السنة 2012، جامعة الاغواط، الجزائر.
3.التـــوني، نـــاجي ، الإصـــلاح المصـــرفي، المعهـــد العربـــي للتخطيط، الكويت، 2004.
4.الخطيب، سمير - قياس وإدارة المخاطر بالبنوك- دار النشر- الإسكندرية- 2005.
5.سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2012، دائرة الابحاث والسياسات النقدية. رام الله، فلسطين آب 2013.
6.سـهام، تميسـة ، تقيـيم أداء البنـوك التجاريـة باسـتخدام نمـوذج CAMELS ، رسـالة ماجسـتير، جامعـة قاصدي مرباح، 2014.
7.الشمري، صادق راشد حسين ، إدارة المخاطر ، مطبعة العزة ، بغداد ،2006 .
8.الشيخ، عثمان بن موسى ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007.
9.شيناسي، غاري ، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، العدد 36، منشورات صندوق النقد الدولي، 2005.
10. صالح، مظهر محمد ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، منشورات البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008.
11. صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، أبو ضبي، 2004.
12. طلفاح، أحمد ، مؤشرات الحيطة الجزئية، مجلة المعهد العربي للتخطيط، 2005.
13. عبد القادر، زيتوني ، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.
14. قندح، علي ، الاستقرار المالي هدف جديد للبنك المركزي، جريدة الرأي الاردنية، 2014/6/19.
15. محمد، عمرو هشام ، دور الاصلاحات المالية في تفادي الازمات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 24، 2010.

2- المصادر الاجنبية:

1.Davis, Philip and Dilruba Karim, Macro prudential Regulation - The Missing Policy Pillar, European Union, 8th June, 2009.
2.Evans, Owen and Others, Macro prudential Indicators of Financial Soundness, Occasional Paper 192, IMF, Washington DC. April, 2000.
3.Narayanan, S. and D. Rashmi, "Assessment of Financial Stability Report: Sveriges Risk bank", Stockholm School of Economics(2004).
4.Svein, G. jedrem, The Macro prudential approach of financial stability.

The use of standard rates in the test of the financial stability for the banking sector in Iraq For the period 2009-2013

ABSTRACT

The research focuses on the key issue concerning the use of the best ways to test the financial stability in the banking sector, considering that financial stability cannot be achieved unless the financial sector in general and the banking sector in particular are able to perform its key role in addressing the economic and social development requirements, under the laws and regulations that control banking sector , as the only way that increases its ability to deal with any risks or negative effects experienced by banks and other financial institutions. The research goal is to evaluate the stability of the banking system in Iraq, through the use of a set of econometrics and standard ratios, in order to build a standard system of safety indicators take into account the banking sector privacy in Iraq. In addition to provide a therapeutic system seeking to treat the crisis in its various kinds and accelerate preventing its spread in the financial and banking fields. as well as the continuation of supervision control over the banks on a regular basis to diagnose the weaknesses in their performance early so as not to be exposed to financial problems that lead to collapse, and so as to enhance the stability of the banking sector in Iraq to expand its activities and to develop its services as it is considered the largest and most risky financial sector.

Keywords: standard rates, financial stability, banking sector in Iraq.